5. Khols, R, & Joseeph, UHL, (1995), Marketing of Agricultural Products, 7th ed, Macmillan publishing company. NY.
6. Guiltinan, J, & Paul, G. (1983), Marketing Management Strategies and progress, 2nd ed., McGraw-Hill Book Company, N.Y.
7. Harveg, Andrew, (1993), The Economic Analysis of Time Series, 2nd ed., Philip Allan company. U.K.
8. Nerlove, Marc (1985), "The Dynamics of Supply: Estimation of Farmers' Response to Price" The John Hopkins Univ., Press, Baltimore, USA.
9. Nerlove, Marc (1996), "Time Series Analysis of the Supply of Agricultural Products" In Agric. Supply Functions, Eds., Heady, E., et al. Iowa State Univ. Press, Ames., Iowa, USA , pp. 47-50.
10. Peter, Kennedy (1986). "A Guide to Econometrics" 2nd ed., Cambridge Univ. Press, New York, USA .
11. Schickele, Rainer (1994). "Agricultural Policy" McGraw-Hill Book Company Inc.
12. Scott, M.G. (1976), "Supply and Demand Relationship" Oxford Economic Paper, Vol. 19, July, pp. 43-55.
13. Shepherd G & G Futrel, (1982), Marketing Farm Products : Economic Analysis. The Iow State University Perss Ames, Iowa.
14. Sims, Taylor, J, Robert & Arch, G. (1997), Marketing Channels, System & Strategies, Harper & Row Publishing N.Y.
15. Wallis, Kenneth (1974), "Seasonal Adjustment and Relations Between Variables" J. Am. Stat. Assoc., Vol. 69, pp. 18-31.
16. Watts, L. H. (1984), "The Organization Setting for Agricultural Extension" In Burton Swanson, Ed., Agricultural Extension, a Reference Manual, 2nd ed., Rome, FAO, pp. 20-39.
17. Wigging, Steve (1985), "Agricultural Policy and Agricultural Extension" London, UK, pp. 99-106.
18. William G. Tomek and Kenneth L. Robinson (1972), "Agricultural Product Prices" Cornell University Press, Ithaca and London.

* * *

مراحل تطور الصناعة في موريتانيا

د. جدو ولد محفوظ*

اهتمت دول العالم متقدمة ونامية بتطوير استغلال مواردها الاقتصادية وكان التركيز على الإمكانات الصناعية، على اعتبار أن الصناعة هي الوسيلة الهامة وربما الوحيدة للارتفاع بمستوى معيشة السكان ولامتصاص جانب كبير من القوى البشرية المتعطلة[1]. أو بعبارة أخرى تشكل

الصناعة إحدى أهم الأنشطة البشرية التي ارتبط بوجودها تقدم الأمم والشعوب، لأن مستويات تقدم الأمم والشعوب أصبحت اليوم تقاس بمدى القدرة على عملية تصنيع بلادها باعتبار أن هناك علاقة وثيقة بين التصنيع كوسيلة والتنمية كغاية وهدف مما جعل البعض يخلط بينهما[2].

ويقصد بالصناعة أيضاً الأنشطة التي يغير بها الإنسان شكل أو طبيعة المواد الخام بمختلف أنواعها المعدنية أو الزراعية أو الحيوانية أو الغابية، سواء في صورتها خاما أو بعد تغييرها جزئيا، ويحولها إلى منتجات متنوعة تفي بحاجياته ومتطلباته المتعددة[3]. كما تعرف الصناعة أيضاً بأنها مجموعة النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع الإنتاجية والاستهلاكية[4].

وقد أخذت موريتانيا كإحدى الدول النامية بإستراتيجية التصنيع بعد حصولها على الاستقلال سنة 1960، بعد أن ظلت غائبة عنها تماما خلال الفترة التي سبقت الاستقلال ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها:

---

* دكتوراه فى الجغرافيا الطبيعية – معهد البحوث والدراسات العربية.

(1) فؤاد محمد الصقار، الجغرافيا الصناعية في العالم، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى 1980، ص15.

(2) محمد المختار ولد النحة، تصنيع موريتانيا، دراسة جغرافية، أطروحة لنيل دبلوم الدراسات العليا (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله فاس 2000، ص1.

(3) محمد خميس الزوكة، محمد إبراهيم رمضان، دراسات في جغرافية الصناعة، دار المعرفة الجامعية 2001، ص16.

(4) محمدو ولد امبابه، مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الموريتاني، رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية 2003 ص 23.

- افتقار البلاد لمصادر الطاقة أنذاك.
- لم تكن وسائل النقل مواتية لاستيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة من الخارج.
- نقص اليد العاملة المدربة لأن التقنية التي كانت موجودة هي تقنية بدائية والعلوم الموجودة أنذاك أغلبيتها علوم دينية ولغوية، يضاف إلى ذلك ضيق السوق الناتج عن قلة حجم السكان، وتدني القوة الشرائية لديهم. ناهيك عن وجود بعض العوامل الاجتماعية والثقافية التي لا تسمح بإقامة صناعة مثل الحياة البدوية واحتكار العمل اليدوي، حيث كانت الصناعة في تلك الفترة مقتصرة على الصناعة اليدوية التي كانت منتشرة بشكل كبير في البلاد وتؤمن للشعب الموريتاني حاجياته الأساسية من مأكل وملبس، وتشمل هذه الصناعات صناعة الملابس من الصوف، والخيام من الوبر، ودباغة الجلود، وصياغة حلي النساء من الذهب والفضة...الخ وبعد أن نالت موريتانيا استقلالها من المستعمر الفرنسي، أصبح لديها اهتمام كبير بالتصنيع باعتباره الوسيلة الرئيسية أمامها للقضاء على التخلف[1].

ويتشكل القطاع الصناعي في موريتانيا أساسا من الصناعات الإستخراجية والتحويلية[2]، وتتحدد أهمية هذا القطاع في موريتانيا، انطلاقا من أهمية الصناعة الإستخراجية والتحويلية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي[3]. ويمكن دراسة تطور الصناعة في موريتانيا من خلال ثلاث مراحل أساسية هي:

المرحلة ما بين (1960-1974) : 1)

يمكن أن نطلق على هذه المرحلة بداية التصنيع وأهم ما يميز هذه المرحلة هو التدخل المباشر للحكومة الموريتانية في المجال الصناعي – في ظل غياب قطاع صناعي خاص – باعتباره عنصرا تنمويا رئيسيا، من حيث اتخاذ القرارات السياسية التي تسعى إلى تكريس الاستقلال السياسي والاقتصادي بالبلاد.

---

(1) محمد يسلم ولد سكان، التنمية الصناعية في موريتانيا، رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة) معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1994 ص8.

(2) عبدوتى ولد عال، التخطيط الإقليمي في موريتانيا، رسالة ماجستير في الجغرافيا (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1997، ص 51.

(3) Consultative Group Meeting for Mauritania Paris, December 17-18, 2001. P. 6.

وقد كانت بداية الصناعة جد متواضعة حيث لم تكن تمثل سوى 3%[1] من الناتج القومي الإجمالي عشية الاستقلال، حيث لم تكن توجد في تلك الفترة سوى بعض من الصناعات الحرفية التقليدية كما ذكرنا سابقاً. وتتميز الأراضي الموريتانية بتنوعها الجيولوجي نظرا لما يحويه باطنها من مناجم سواء كانت معدنية أو غير معدنية، وبالتالي فإن التفكير في استخراج الحديد من باطن هذه الأراضي، يعتبر بادرة أولى لانطلاق عملية التصنيع بالبلاد في تلك الفترة.وقد بدأت الحكومة الموريتانية سياسات استثمارية صناعية ركزت أساساً على الصناعات الإستخراجية، فأول نشاط استخراجي عرفته موريتانيا كان استخراج خامات الحديد من كدية الجل[2] سنة 1963، بواسطة شركة)[3]، برأس مال قدره 36.6 MIFERMAمتعددة الجنسيات تعرف باسم شركة الحديد الموريتاني ( )، وكانت حصة موريتانيا في الشركة تمثل 5% ممثلة بعضو .F.C.F.Aمليون فرنك غرب أفريقي (واحد من مجموع أعضاء مجلس إدارة الشركة البالغ عددهم 15 عضوا[4].

) على قرضين الأول من البنك الدولي بضمان من MIFERMAوقد حصلت الشركة (الجمهورية الإسلامية الموريتانية وقدره 66 مليون دولار، والثاني من الحكومة الفرنسية وقدره 20 مليون دولار[5].

وقد بلغت كمية الحديد المنتجة سنة 1963 حوالي 1.3 مليون طن، وكذلك الكمية المصدرة من الحديد في نصف السنة عبر ميناء انواذيبو[6] المنجمي بلغت أيضا 1.3 مليون طن، كما قدر

الإحتياطي من خام الحديد سنة 1967 بحوالي 2465 مليون طن، منها 135 مليون طن احتياطي مؤكد و 2330 مليون طن احتياطي محتمل[7]، بنسبة تتراوح ما بين (60-65%)[8] من الحديد أي أن

---

(1) عبدوتى ولد عال، مرجع سبق ذكره ص 52.

(2) كدية تعني جبل، أما كلمة الجل فهو اسم الجبل، وهي تقع في مدينة ازويرات في الشمال الموريتاني.

(3) شركة أجنبية كانت تقوم باستغلال مناجم الحديد الموريتاني منذ 1959 إلى أ، تم تأميمها وأحيل استغلال SNIMتلك المناجم إلى شركة وطنية هي ، ويتوزع رأس مالها كالتالي: الشركات الفرنسية نسبة 55.8%، والبريطانية نسبة 19%، الإيطالية 15.2%، الألمانية 5%، الحكومة الموريتانية 5%.

(4) محمد يسلم ولد سكان، مصدر سبق ذكره، ص (9).

(5) محمد عبد الغني سعودي، موريتانيا جسر العروبة والإسلام إلى أفريقيا الغربية، مجلة معهد البحوث والدراسات العربية، العدد السادس 1975، ص 117.

(6) العاصمة الاقتصادية لموريتانيا.

(7) محمد فخري سعد الدين، واقع صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي، (جامعة بغداد، 1979) ص 139.

(8) ماجد الصوري، صناعة الحديد والصلب العربية، معهد الإنماء العربي، بيروت 1978، ص 135.

الاحتياطي الكلي من خامات الحديد في نفس السنة بلغ نسبة 21.6% من الاحتياطي العربي، ونسبة 1.4% من الاحتياطي العالمي وبعد اكتشاف مناجم الحديد في مدينة أزويرات تركزت جهود الدولة على تنمية القطاع الصناعي، حيث أصبح القطاع الصناعي يمثل نسبة 39% من الناتج القومي الإجمالي سنة 1969[1]، كذلك تزايدت الكمية المنتجة من الحديد من 4526 ألف طن سنة 1964 إلى حوالي 11727 ألف طن سنة 1974، وهذه نسبة مرتفعة جدا مقارنة بما كانت عليه سنة 1964، أي أنه حدث زيادة أكثر من 9 مرات تقريباً أما الكمية المصدرة من الحديد الخام فقد شهدت هي الأخرى تزايدا كبيراً، حيث وصلت إلى 11 مليون طن سنة 1974 بعد أن كانت لا تتعدى 1.3 مليون طن سنة 1963، وهذا التزايد المذهل في الكميات المنتجة والمصدرة من خامات الحديد في والقائمون عليها كان هدفهم الوحيد هو استنزاف MIFERMAهذه الفترة،يمكن تفسيرها بأن شركة خامات الحديد الموريتانية بأكبر كمية ممكنة وبأسرع وقت ممكن أيضاً، بغض النظر عن ما سينتج عن هذا الاستنزاف لهذه الخامات (غير المتجددة) وقد مهدوا لذلك بإنشائهم سكة حديد يبلغ طولها 650 كلم لنقل خامات الحديد من مكان إنتاجه في مدينة ازويرات (كدية الجل) إلى ميناء التصدير بمدينة انواذيبو (العاصمة الاقتصادية) ليتم تصديره من هناك، وتعكس ضخامة قطاع التصدير النية المبيتة من طرف المستعمر الفرنسي لاستنزاف هذه الثروة. وهذه المرحلة الممتدة من (1960- هي المشرفة على استغلال خامات الحديد فيها تميزت MIFERMA1974)، والتي كانت شركة بالتزايد في الكميات المنتجة والمصدرة من هذه الخامات (الحديد)- نتيجة للأسباب التي ذكرنا سابقا – حيث أصبح تعدين الحديد بصفة خاصة يمثل العمود الفقري للصناعة الإستخراجية الموريتانية، كما أن النشاط المنجمي عموما يعتبر أحد الأنشطة المهمة في الاقتصاد الموريتاني، خصوصاً في تلك الظروف بالذات.

في إنتاج وتصدير خامات الحديد حتى اتخاذ الحكومة MIFERMAوقد استمرت شركة)، وقد حدث ذلك بالفعل في MIFERMAالموريتانية قرارا يهدف إلى تأميم شركة الحديد الموريتاني ( )[2] محلها. وكان من أهم نتائج 1974/11/28SNIM وإحلال الشركة الوطنية للصناعة والمناجم ( )، هو الحد من الاستنزاف الكبير للخامات المعدنية التي كانت تقوم به هذه MIFERMAتأميم (الشركة، ثم مرتتة المؤسسات الاقتصادية، أو الاقتصاد الموريتاني بصفة عامة، ثم تكوين أطر ذات خبرات محلية في قطاع الصناعة.

—

(1) عبدوتى ولد عال مصدر سبق ذكره ص 51.

(2) وهي شركة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري جاءت محل شركة Miferma بعد تأميمها وتساهم الدولة فيها بنسبة 70%.

كما شهدت هذه المرحلة أيضا ظهور منجم آخر هو منجم النحاس الذي تم اكتشافه في منتصف)[1] SOMIMAالأربعينيات، لكن لم يتم استغلاله إلا ابتداء من سنة 1967 من طرف شركة ((الشركة المعدنية الموريتانية) الذي تبلغ حصة موريتانيا منه نسبة 22% والباقي لشركات أجنبية[2]، وبلغت الكمية المنتجة من النحاس سنة 1971 حوالي 4.5 ألف طن، وحوالي 21.8 ألف طن سنة (1973SOMIMA، ثم 20.0 ألف طن سنة 1974[3]. وقد قدرت الإحتياطات التي أشرفت شركة)على استغلالها بـ 15 مليون طن من كبريت النحاس وثلاثة ملايين طن من أكسيد النحاس[4]، وقد تميزت الفترة الممتدة من (1971–1974) باستغلال أكسيد النحاس وتصديره طيلة الفترة المذكورة آنفا، وقد مثلت هذه الشركة استثمارا حكوميا كان يسعى إلى تنويع إنتاج البلاد من المعادن إلا أن ظروفا معينة قد حالت دون مواصلة الإنتاج من أهمها:

انخفاض الطلب العالمي على النحاس مما سبب خسائر كبيرة لهذه الشركة، ثم ارتفاع تكاليف عن SOMIMAالطاقة آنذاك بعد الأزمة التي شهدها البترول سنة 1973[5]. وبعد أن توقفت شركة) التي تأسست سنة 1974 وهي ذات SAMINالإنتاج، حلت محلها الشركة العربية لمعادن انشيري (رأس مال مختلط بين الحكومتين (الموريتانية والكويتية). وكانت الفكرة الأساسية لهذه الشركة هو استغلال المواد المعدنية الأولية لصناعة تحويلية كان مستقبلها واعدا على الأقل من الناحية النظرية على اعتبار وجود الميزة النسبية المتمثلة في امتلاك المادة الأولية، وذلك من خلال إقامة مسبكة لمركزات النحاس بمدينة انواكشوط كما شهدت المرحلة أيضا إنشاء البنك المركزي الموريتاني)، ثم إنشاء عملة وطنية هي (الأوقية)[6]، لتحل محل عملة الفرنك الغرب إفريقي BCM( )[7] في نفس السنة SOBOMA)، كما تم أيضا إنشاء شركة المشروبات الغازية (.F.C.F.A((1973)، وهي من مساهمة ثابتة للقطاع الخاص موريتانية وفرنسية، وهي تنتج المشروبات الغازية بأنواعها المختلفة.

—

(1) شركة متعددة الجنسيات رأس مالها 450 مليون أوقية، تتمركز في مدينة اكجوجت في الشمال الموريتاني.

(2) محمدو ولد إمبابه، مصدر سبق ذكره. ص28

(3) أحمد ولد اخطيره، الجغرافيا السياسية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، رسالة ماجستير (غير منشورة) في الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1994 ص 75.

(4) Moulaye Mohamed, les problems de L`equilibre Financier en Mauritania these Dectorat 3em cycle, universite Paris II, 1980 P. 25.

(5) محمد وولد إمبابه، مصدر سبق ذكره ص 31.

(6) عملة وطنية قيمتها بالنسبة للدولار، 1 دولار = 250.8 أوقية.

(7) شركة للمشروبات الغازية مقرها الرئيسي مدينة انواكشوط.

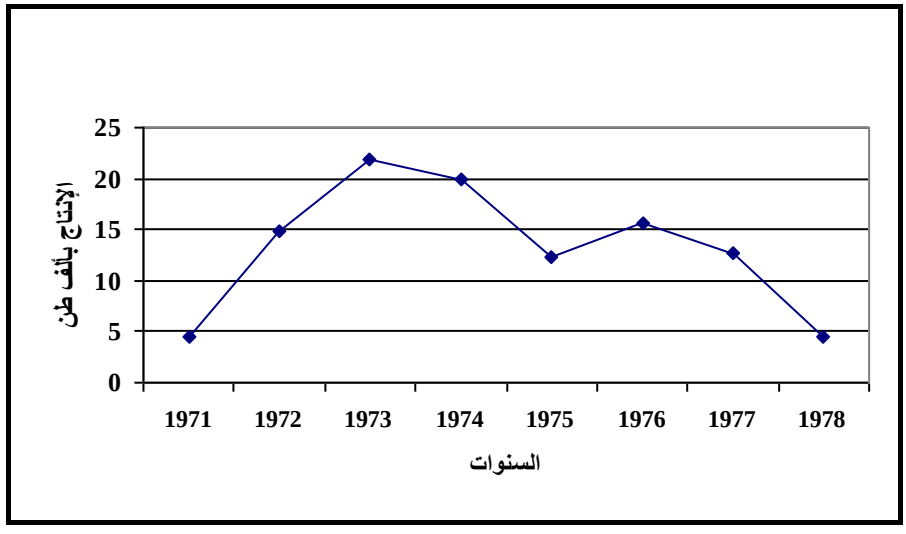

شكل (1) : تطور إنتاج النحاس (1971–1978).

نلاحظ من خلال الشكل السابق أن إنتاج النحاس خلال الفترة (1971–1978)، تميز بالارتفاع SOMIMA ويعود هذا الإنتاج على المشرفة هي في الكمية المنتجة إلى الطلب المتزايد على النحاس من طرف المصانع الأوروبية في هذه الفترة، بالإضافة إلى أن الشركة في بداية إنتاجها، وما زالت تمتلك معدات جيدة، أما في السنوات الأخيرة من هذه الفترة، فقد شهدت تراجعاً في كميات النحاس نتيجة لهبوط أسعاره دوليا، وقلة التمويل، وكذلك حرب الصحراء الغربية.

وكانت الخطة الثالثة التي وضعتها الحكومة الموريتانية في منتصف السبعينيات أول خطة تستهدف استثمارات كبيرة في مجال الصناعة، حينما أقرت الاستثمار في إنشاء صناعات تحويلية طموحة كان أهمها إقامة مجمع صناعي للحديد والصلب ومصفاة لتكرير البترول في مدينة أنواذيبو، ثم مصنع السكر والألبان، ثم مذبح وتجميد اللحوم في مدينة كيهيدي[1] سنة 1969، المعتمدة على تنمية ريفية كبيرة . وقد تقرر تركيز معظم هذه المصانع في مدينتي انواكشوط

---

(1) إحدى المحافظات الموريتانية تقع في الجنوب على ضفة نهر السنغال، وقد أقيم مذبح وتجميد اللحوم بها سنة

1965 برأس مال قدره 192 مليون أوقية، بطاقة تقدر بـ 1000 طن للسنة، وإنتاج بنحو 612 طن أكثر من 50% منها من لحوم البقر وحوالي 29 طن لتموين السوق انواكشوط وانواذيبو باللحوم.

(العاصمة السياسية) وانواذيبو، وهذه المصانع ذات الكثافة الرأسمالية العالية، كان الهدف من إنشائها هو إنتاج سلع استهلاكية وإنتاجية تكون تكلفتها أقل، ثم إيجاد فرص عمل جديدة للمواطنين لكي تكون هناك قاعدة صناعية قوية ينطلق منها إنماء الصناعة التحويلية الموريتانية.لكن هذه المصانع كانت تفوق كثيرا القدرات المحلية للبلاد، المالية منها والفنية، كما أن البعض منها كانت له طاقة إنتاجية تفوق كثيرا احتياجات السوق الداخلي، ولم يستطع المنافسة في الأسواق الخارجية، ونظرا لتلك المشكلات مجتمعة فإن بعض هذه المصانع لم يكتب لها النجاح (مذبح وتجميد اللحوم، مصنع السكر، مصفاة النفط)، وبالتالي توقفت عن الإنتاج[1].

ويمكن اجمالا القول أن الدولة في هذه المرحلة باشرت الاستثمار المباشر في الصناعة (الحديد – مصنع السكر .....) ثم الاستثمار في البنية التحتية وذلك من خلال إنشاء الميناء وتعزيز الطرق البرية شبه المعبدة. أما الاستثمارات الخاصة فكانت محدودة في تلك الفترة، كما نلاحظ من خلال هذه المرحلة أن هناك هيمنة للصناعة الإستخراجية، وغياب شبه تام للصناعة التحويلية، فماذا عن المرحلة القادمة؟

المرحلة ما بين (1975–1985) : 2)

) من SNIM)، تحولت (MIFERMA) المهام التي كانت تقوم بها شركة (SNIMبعد تسلم (Societeشركة ذات طابع صناعي وتجاري إلى شركة ذات اقتصاد مختلط وذلك سنة 1980 ( )، ونتيجة لذلك تراجع الإنتاج من الحديد حيث وصل إلى 8750 ألف طن D`Economic Mixte سنة 1975 بعد أن كان 11727 ألف طن سنة 1974، ثم تذبذب الإنتاج حتى وصل إلى 9203 ألف طن سنة 1985، كذلك فإن الصادرات من الحديد قد تراجعت أيضا خلال الفترة المذكورة)، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من MIFERMA(1975–1983) مقارنة بما كانت عليه خلال فترة (أهمها:

تولي الحكومة الموريتانية مهمة استغلال مناجم الحديد وتصديره بعد أن كانت تشرف على) بشكل استنزافي –كما ذكرنا سابقا – دون أدنى اعتبار لنضوب هذه MIFERMAاستغلاله شركة (الخامات، ثم كذلك دخول موريتانيا في نزاع مع جبهة البيلوساريو في الفترة (1975–1979)، لأن تكاليف هذه الحرب كانت تؤخذ من الميزانية العامة للدولة، وهذا ما انعكس سلبا على الاستثمار بالبلاد حيث تأثرت بذلك القطاعات الإنتاجية نتيجة لهذه الحرب، خصوصاً منجم

---

(1) عبدوتي ولد عال، مصدر سبق ذكره ص 58.

الحديد الذي يعتبر الشريان الوحيد للاقتصاد الموريتاني في تلك الفترة، حيث كادت هذه الحرب أن تشل مناجم الحديد بمحاولتها قطع الاتصال ما بين منجم الحديد في مدينة ازويرات وميناء التصدير

بمدينة انواذيبو[1]. وقد واكب ذلك إسقاط الحكم المدني الذي حكم البلاد مدة 18 سنة من الاستقلال. ثم تتابعت سنوات من عدم الاستقرار بالبلاد منذ مجئ العسكريين إلى السلطة سنة 1978. ثم حدث تغيير في الحكم بعد 6 سنوات نظمته مجموعة تطلق على نفسها حركة التصحيح في 1984/12/12، وهذا ما كان له تأثير على العلاقات الثنائية مع بعض الدول، حيث نتج عن ذلك تراجع في حجم المساعدات الخارجية الممنوحة لموريتانيا خاصة في المجال الصناعي.كما شهدت ، التي بدأت استغلاله سنة SAMIAهذه المرحلة أيضاً تعدين الجبس الذي أشرفت عليه شركة 1984 مباشرة من سبخة اندغاشه على بعد 45 كم من العاصمة انواكشوط والتي تشكل إحدى أكبر المكامن العالمية للجبس، حيث قدر الاحتياطي من هذا المعدن سنة 1962 بحوالي 17.5 مليون طن، وقد قامت ساميا بإنشاء مصنع للجبس في انواكشوط بطاقة إجمالية تصل إلى 1000000 طن[2].

كما شهدت هذه المرحلة كذلك ظهور قانون الاستثمارات لعام 1979، الذي صادقت عليه الحكومة الموريتانية، من أجل خلق بيئة ملائمة للاستثمار الخاص الصناعي، وتفادياً للأخطاء السابقة. ويعتبر هذا القانون هو الأول من نوعه الذي يعطي فرصة أكبر للقطاع الخاص للمشاركة في الجهود المبذولة من أجل تحقيق تنمية صناعية في البلاد، وقد تضمن هذا القانون مجموعة من الإجراءات من أهمها:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية والضريبية للمستثمرين من القطاع الخاص.
- وضع إجراءات صارمة وكفيلة بحماية الصناعات الناشئة.

وعلى ضوء هذه الإجراءات السابقة الذكر، وهذا التوجه الجديد للحكومة الموريتانية، نحو القطاع الخاص، والذي نتج عنه إقامة مجموعة من الصناعات التحويلية بالبلاد، بعد أن كانت هذه الصناعة شبه معدومة خلال المرحلة الأولى. ومن أهم هذه الصناعات :

---

(1) محمد المختار ولد النحه، مصدر سبق ذكره ص 64.

(2) Direction des Mines et de la Geologie, Document de Synthese Journess Nationals DE Reflection sur le Secteur Des Mines, Du 21 Au 23/ MAI / 1991, P. 16.

- مصنع تكرير البترول بانواذيبو، مصنع السكر، الشركة الموريتانية لصناعات التكرير (SOMIR)، الشركة الموريتانية لصناعة الصابون (SOMOGEM)، الشركة الموريتانية للتجارة العامة والتمثيل، الشركة الموريتانية للمعجونات الغذائية (المكرونة) FAMO ،شركة اتحاد الورق الموريتاني،الشركة الموريتانية لصناعة الألبان (SLAM) ،الشركة العربية لصناعة الحديد والصلب (SAFA)،الشركة الموريتانية لتحويل المعادن (SOMAM)،

- الشركة العربية للصناعات والتعدين (SAMIA)، ولكن هذه الصناعات التحويلية المذكورة آنفا، البعض منها لم يكتب له النجاح فتوقف عن العمل نهائياً، والبعض الآخر ما زال قائماً، لكنها لم تتمكن من خلق المزيد من فرص العمل نظراً لاستخدام تكنولوجيا كثيفة لرأس المال، ولم تنتج سلعا ذات جودة عالية، نظراً لأن أن القائمين على الشركات الصناعية التحويلية، رغم الحوافز والتسهيلات التي منحت لهم لم ينجحوا في ذلك، وبالتالي كان استغلالهم سلبيا.

وعلى ضوء ما تقدم من نتائج أثر تطبيق قانون الاستثمار لسنة 1979، أتضح للحكومة الموريتانية أن القانون المذكور لم يحقق ما كان متوقعا منه من أهداف إيجابية بل حقق أوضاعا عكسية، وبالتالي كان من اللازم على الحكومة الموريتانية أن تصادق على قانون جديد للاستثمار يحل محل القانون الأول (1979)، لكي يحقق أهدافاً إيجابية، وفي يناير 1989 تمت المصادقة من طرف الحكومة الموريتانية على قانون جديد للاستثمار، فماذا عن الإجراءات التي اتخذها هذا القانون الجديد؟

جدول (1) : يبين تطور إنتاج الجبس في موريتانيا ما بين (1973–2000).

السنوات	1973	1990	1995	1998	1999	2000
الكمية (الف طن)	1.955	3.599	5.3	6.5	7	9

- Directien des Mines et de la Geologie, Document de Synthese Journes Nationals de Reflection Sur le Secteur des Mines du 21 23 mai / 1991, P. 16.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (1) : أن إنتاج الجبس شهد تذبذباً في الفترة ما بين (1973–1980)، حيث توقف الإنتاج، في بداية الثمانينات نتيجة لقلة التمويل وارتفاع تكاليف الطاقة ..... الخ، أما في أواخر الثمانينات فقد شهد تحسنا ملحوظا استمر حتى بداية التسعينيات حيث تناقص الإنتاج بشدة بسبب تدهور العلاقات مع أكبر المستوردين (السنغال). وابتداء من سنة 1995 شهد تحسنا أيضاً استمر حتى الآن، نتيجة لتحسن العلاقات مع أكبر المستوردين وتزايد الطلب على هذا المعدن.

3) : المرحلة ما بين (1986–2002)

تميزت هذه المرحلة ببرامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد الموريتاني الذي بدأ تطبيقه منذ 1985 شبه الكلي للدولة من النشاط بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، الذي كان يعني الانسحاب الإنتاجي سواء تعلق الأمر بتصفية الشركات القائمة أو بيعها، أو الامتناع عن إنشاء شركات حكومية جديدة، حيث ركزت الدولة على تطوير البنية التحتية مما كان له تأثير على الصناعة على المديين القصير والطويل.

فعلى المدى القريب أدى إلى نقص الإنتاج الصناعي، وعلىالمدى البعيد الذي سيؤدي إلى كفاءة الاقتصاد الموريتاني، وتحسن الإنتاج الصناعي. إن كفاءة القطاع الخاص يفترض أنها أكبر من كفاءة القطاع العام خاصة في المجالات الصناعية.

وكان من أهم الإجراءات الداعمة للإصلاح الهيكلي ما يلي:

صدور قانون الاستثمار عام 1989:

صادقت الحكومة الموريتانية على قانون الاستثمار عام 1989، من أجل تحسين البيئة التشريعية والمؤسسية للمنشآت، وقد جاء هذا القانون على أنقاض القانون السابق (1979)، وقد نص هذا القانون على مجموعة من الإجراءات من أهمها:[1]

- منع الاحتكار.
- حرية المبادرة.
- تخلي الدولة عن الاستثمار في بعض القطاعات الإنتاجية لصالح القطاع الخاص.

ونتيجة لما سبق، فقد أصبح هناك توجه جديد يهدف إلى :

- العمل على تشجيع الصادرات الصناعية، وذلك عن طريق إعفائها من الرسوم المطبقة على المدخلات المستوردة.
- تشجيع اللامركزية الصناعية عن طريق منح امتيازات خاصة للمشاريع الصناعية التي يتم تنفيذها في مختلف الولايات (المحافظات) الداخلية، وذلك من خلال منح أراض مجانية لكي تقوم عليها هذه المشاريع، ثم تخفيض الرسوم التي تسدد عند تأسيس المشروع، ثم التخفيض من الضرائب التي تؤخذ على هذه المشاريع.

---

(1) قانون الاستثمار لسنة 1989، الصادر بالجريدة الرسمية بتاريخ 1989/02/22، ص20.

وقد حدثت تطورات في هذه المرحلة بالنسبة لكل من الصناعة الإستخراجية والتحويلية :

فقد شهد إنتاج الحديد تذبذبا –كأهم صناعة استخراجية– في السنوات الأخيرة (فترة التسعينيات) حيث انتقل من 11594 ألف طن سنة 1990 إلى 10773 ألف طن سنة 2001[1]. أما قيمة الصادرات من الحديد فقد انتقلت هي الأخرى من 35.1 مليار أوقية سنة 1990 إلى 78.2 مليار أوقية سنة 1999، وحوالي 85.6 مليار أوقية سنة 2000، ثم حوالي 86.6 مليار أوقية سنة 2001 (جدول 2)، وقد تزامن ذلك مع بداية استغلال منجم أمهودات الذي قدرت احتياطاته بحوالي 100 مليون طن وبخامات ذات جودة عالية تركيز المعدن فيها مابين (60–65%).

) ذات MORAKكما شهدت هذه المرحلة أيضاً إنشاء شركة تدعي شركة مناجم اكجوجت (المساهمة الموريتانية الأسترالية وذلك سنة 1992، هدفها هو استخراج الذهب من بقايا استغلال النحاس، لكن هذه الشركة ما لبثت أن توقفت عن الإنتاج سنة 1997.

جدول (2) : تطور إنتاج وتصدير الحديد ما بين 1990–2001

(الإنتاج بالألف طن والتصدير بالمليار أوقية).

السنوات	*الإنتاج*	التصدير
1990	11594	31.1
1991	10246	36
1992	8835	37
1993	10600	51
1994	11579	50.7
1995	11743	64.8
1996	11363	677.4
1997	11703	61.6
1998	11411	65.9
1999	10398	78.2
2000	10745	85.6
2001	10773	86.6
المجموع	130990	715.9

المصدر: (O.N.S), 2002.

---

(1) Office National de la Statistique (O.N.S.) 2002.

أما الجبس فقد تزايد الإنتاج منه حيث انتقل من 1.955 ألف طن سنة 1973 إلى 6.5 ألف طن سنة 1998، ثم حوالي 9 ألف طن سنة 2000 (جدول 2). وهذا التزايد في الكمية المنتجة من معدن الجبس يعود إلى سعي الحكومة الموريتانية إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا المجال.

كما تم أيضاً في هذه المرحلة التنقيب عن البترول، حيث تم توقيع أول اتفاق بين موريتانيا وشركة (Hardman الأسترالية يسمى عقد مشاركة في الإنتاج Production sharing contracts) . وتم التنقيب Agip و Wood sideسنة 1996. كما تم الاتفاق أيضاً مع شركات أخرى من أهمها chinquetti-1في مساحة تقدر بـ 40000كلم^2 على الشاطىء، وتم حفر بئرين لهذا الغرض سميا بـ ( )، وذلك سنة 2001 وما زال التنقيب جاريا الآن مع التفاؤل بوجود مؤشرات مهمة Courbine-1و في هذا المجال[1].

نلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (2) أن الإنتاج من الحديد بلغ سنة 1990 حوالي 11594 ألف طن، وبعد ذلك أخذ يتناقص شيئا فشيئا حتى وصل إلى 8835 ألف طن ثم بدأ يتحسن حتى وصل إلى أعلى قمة له سنة 1995 حيث بلغ الإنتاج في هذه السنة 11743 ألف طن وهو أكبر إنتاج لخام الحديد خلال هذه الفترة. ويرجع هذا التحسن في الكمية المنتجة من خامات الحديد إلى الجهود التي بذلتها شركة (SNIMمن أجل هيكلة وتوسيع مجال الاستغلال، وذلك لاكتشافها مناجم جديدة. أما الصادرات فنلاحظ أنها تزايدت قيمتها من 31.1 مليار أوقية سنة1990 إلى 86.6 مليار أوقية سنة 2001 ويعود هذا التزايد في الكميات المصدرة من خامات الحديد إلى تزايد الطلب على الحديد في الأسواق الدولية.

أما بالنسبة للصناعة التحويلية فقد شهدت هي الأخرى تطورا في هذه المرحلة، حيث بلغ عدد وحدات الصناعة التحويلية في موريتانيا 53 مؤسسة صناعية، تتمثل في المواد الغذائية والنسيجية والجلدية والصناعات الورقية والصناعات الكيماوية ومواد البناء والصناعات المعدنية، وكل قسم من هذه

الهياكل ينتج أنواعا مختلفة من الصناعات الجدول رقم (3). ثم تزايد عدد المؤسسات الصناعية التحويلية في نهاية هذه المرحلة حيث بلغت 84 مؤسسة صناعية تحويلية، سنة 2000[2]، أي أنه في نهاية هذه المرحلة تم إنشاء عدة شركات من أهمها: مصنعان للألبان في انواكشوط (Top Lait, Tiviski)، حيث أصبح منتجاتهما مفضلة عند أكثرية السكان الموريتانيين، لكنهما ما زالا لم يحققا اكتفاء ذاتياً، كذلك المذكورة آنفا Echavi) وهذه الشركة أصبحت إلى جانب شركة SIBAأنشئت شركة للمياه المعدنية (تقوم بتعبئة المياه المعدنية في منطقة (الكارح)[3].

---

(1) www.Hdr - com. Html.

(2) Ministere des Mines et de L`industorie, Raport sour La Situation des Entenprises Indetrielles en Difficult, Nouakchott 1990, P. 2.

(3) مكان يقع على بعد 60 كلم تقريباً من العاصمة أنواكشوط يتم فيه استخراج وتعبئة المياه.

جدول (3) : الصناعات التحويلية الحديثةعام 1989.

نوع الصناعات	عدد المنشآت	قيمة الإنتاج (ألف أوقية)	%	أهم المنتجات الصناعية
المواد الغذائية	13	5000	44.5	المشروبات الغازية والألبان ومشتقاتها، المياه المعدنية، المكرونة.
النسيجية والجلدية	3	112	507	الأحذية، السجاد، الألبسة الجاهزة
الصناعات الورقية	7	500	13	الأوراق الصحية، ومستلزمات المكاتب، أكياس التعليب، الدفاتر
الصناعات الكيماوية	13	3180	24.5	مواد الطلاء، الغاز المنزلي والصناعي، الصابون، البلاستيك، الشمع
مواد البناء	3	3431	5.7	الأسمنت، الجبس
الصناعات المعدنية	12	1990	22.6	حديد التسليح، الصفائح الحديدية، المسامير، السياجات، الآلات الزراعية
صناعات أخرى	2	---	4	---
المجموع	53	---	100	---

المصدر: عبدوتي ولد عال، التخطيط الإقليمي في موريتانيا، رسالة ماجستير في الجغرافيا، غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، ، 1994 ص 59.

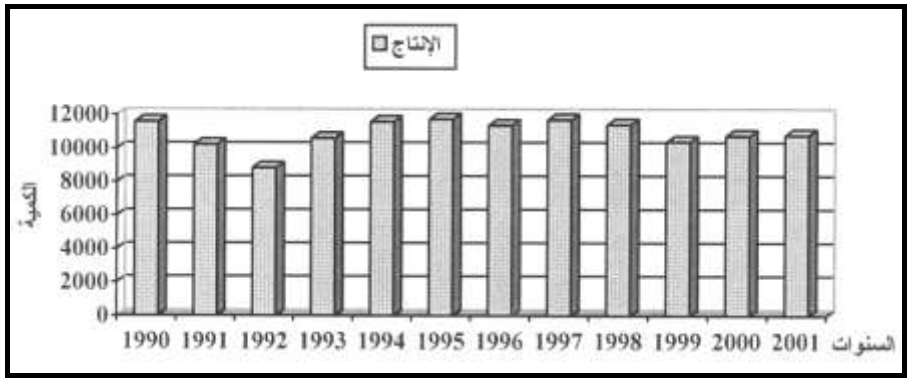

المصدر: الجدول رقم (2)

شكل (2) : تطور إنتاج الحديد ما بين 1990–2001 (الإنتاج بالألف طن).

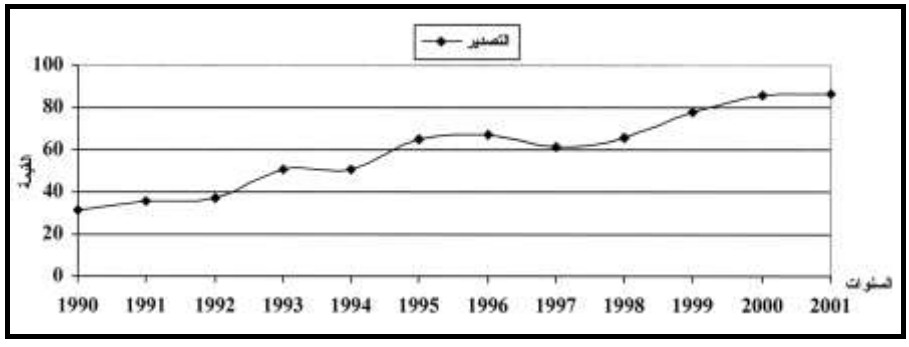

المصدر: الجدول رقم (2).

شكل (3) : تطور صادرات الحديد ما بين 1990–2001 (بالمليار أوقية).

كما تم أيضا في هذه المرحلة الاهتمام بتنمية قطاع الصيد نتيجة لعدة عوامل أهمها: الأزمات المتلاحقة الناجمة عن الجفاف الذي ضرب البلاد وأثر بشكل كبير على الثروة الحيوانية والنباتية اللتين كانتا تشكلان مصدر عيش لكثير من السكان، مما شجعهم على الهجرة من أماكن استقرارهم في الريف إلى المراكز الحضرية أو المدن، حيث أصبحوا يشكلون عبئا ثقيلا على الخدمات الحضرية المتاحة مما يتطلب من الدولة زيادة الإنفاق على تلك الخدمات في فترة كانت صادرات الحديد تشهد تدهورا كبيرا، إضافة إلى نقص التمويل اللازم للتصنيع وكذلك نقص المهارات وضعف البنية التحتية. كل تلك المشاكل مع نقص الغذاء الذي يعود إلى أن الأراضي الزراعية المستصلحة غير كافية وتعاني من قلة الأمطار وارتفاع الحرارة، جعلت قطاع الصيد بديلا متاحا أمام الحكومة الموريتانية نتيجة للدور البارز الذي يمكن أن يلعبه هذا القطاع في الاقتصاد الموريتاني، حيث يعتبر من أهم مصادر التمويل وعنصر هام في تحقيق التقدم الاقتصادي في البلاد إضافة إلى دوره في تحقيق الأمن الغذائي للسكان، وقد تجسد هذا الاهتمام من طرف الدولة في إنشاء وزارة خاصة له، لكنها تعتبر عاجزة تماما عن السيطرة على هذا القطاع، واقتصر دورها على نظام منح الرخص للشركات الأجنبية لممارسة الصيد في المياه الإقليمية الموريتانية مقابل رسوم زهيدة وترك جزء من إنتاجها في

ميناء انواذيبو، لكن هذه الأساطيل الأجنبية التي هي عبارة عن مجمعات صناعية عائمة لا تحتاج العودة إلى اليابسة، كانت تقوم بعمليات نهب كبيرة لهذه الثروة السمكية، وبالتالي كثفت الدولة جهودها من أجل الحد من عملية النهب أو السيطرة عليها، وركزت الرقابة على هذه الأساطيل لكي الصيد في الأماكن المحظورة. تصطاد فقط ما هو مسموح لها به من أنواع الأسماك، ثم منعها من كما سعت الدولة الموريتانية في إيجاد أسطول بحري حديث موريتاني بعد أن كان الصيد يقتصر على الزوارق التقليدية ، وقد تم ذلك بالفعل، حيث توفر للبلاد أسطول بحري موريتاني للصيد الحديث (جدول 4). وهذا الأسطول يرتكز أساسا على الصيد في الأعماق.كما ظهرت عدة شركات في هذا المجال أهمها، الشركة الموريتانية الصينية للصيد، وشركة تحويل المنتجات الصناعية البحرية) وشركة صناعة المجمدات بموريتانيا RMM( ) وشركة ابروتينات بحر موريتانياTRAFAT( ) ..... الخ.IGP)، ثم شركة الصناعات العامة للصيد (SOFRIMA(

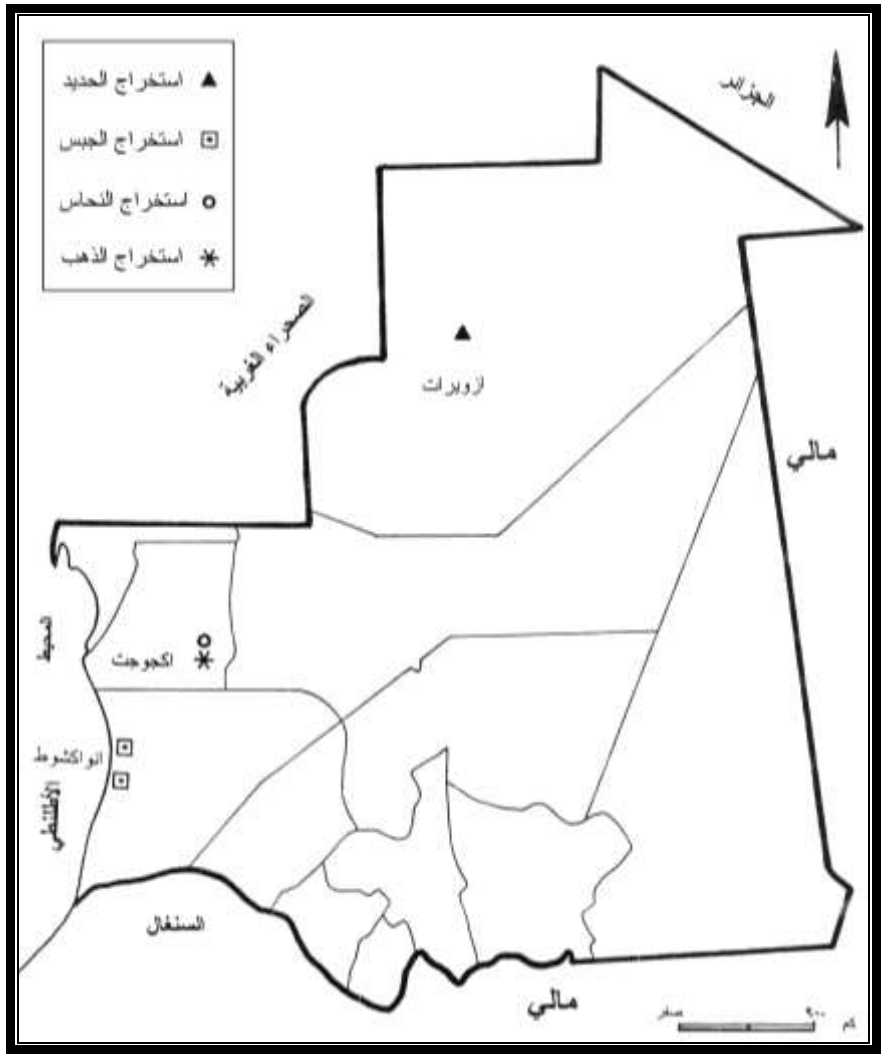

شكل (4) : خريطة تبين أهم الصناعات الإستخراجية فى موريتانيا.

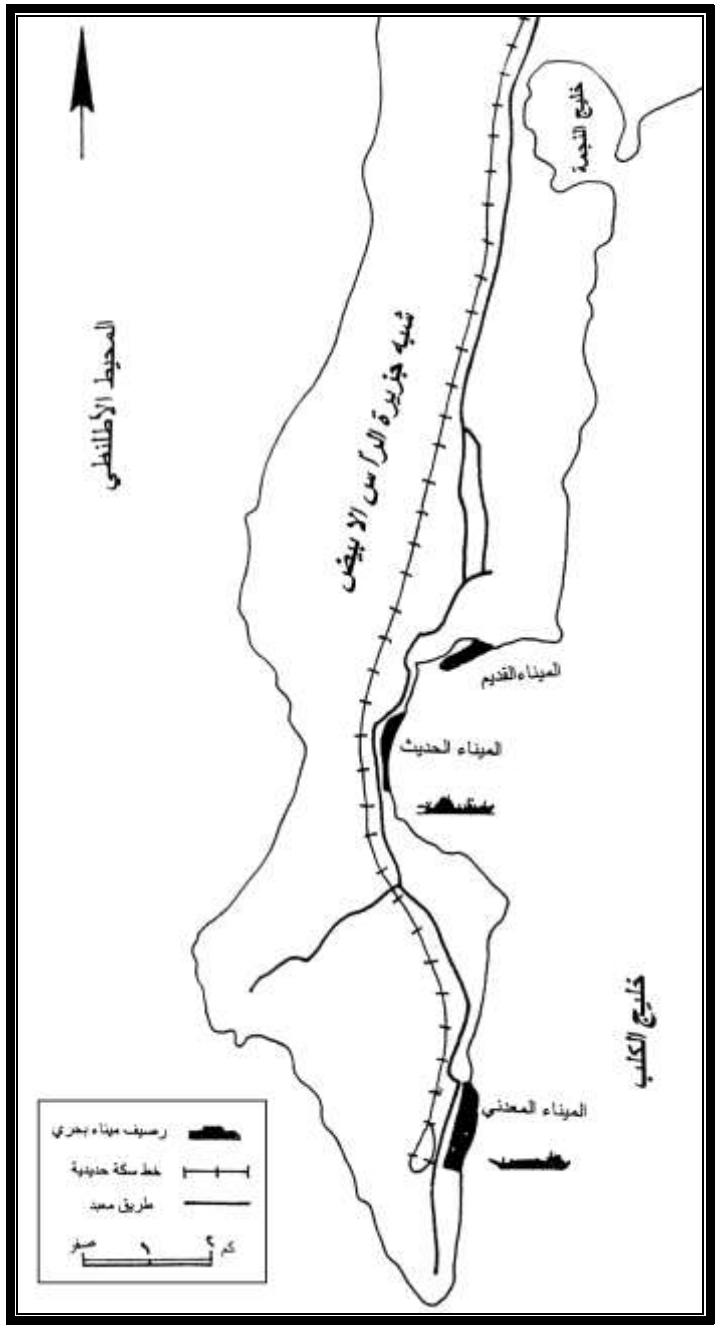

شكل (5) : خريطة تبين ميناء انواذيبو.

ويمكن من متابعة هذا الجدول أن نلاحظ أن هيكل الصناعة التحويلية في موريتانيا كان في فترة الثمانينيات يعتمد على صناعة المواد الغذائية التي تمثل 44.5% من إنتاج الصناعة التحويلية سنة 89، مع العلم أن هذه الصناعة الغذائية عبارة عن صناعات بسيطة ذات قيمة مضافة ضعيفة

جداً. ويأتي في المرتبة الثانية الصناعات الكيميائية والتي تمثل 24.5% وهي صناعات معتمدة على استيراد مواد شبه جاهزة (نصف مصنعة) وهو ما يجعلها ذات قيمة مضافة قليلة أيضاً لأن موريتانيا تتولى فقط مراحل الإنتاج النهائية لهذه السلع. وتشكل الصناعات المعدنية 22.6% من إنتاج الصناعة التحويلية الموريتانية وتعتمد الصناعة المعدنية على الخامات المحلية وبالتالي توفر قيمة مضافة أكبر من النوعين السابقين. وما عدا هذه الصناعات الثلاث فإن الصناعات التحويلية الأخرى صغيرة ومحدودة.

جدول (4) : عدد السفن المرخص لها بالصيد في المياه الإقليمية الموريتانية (1986-1998).

السنة	صيد الأعماق		صيد المياه الضحلة		صيد خاص بنوعيات معينة		المجموع	زوارق الصيد التقليدي
	سفن موريتانية	سفن أجنبية	سفن موريتانية	سفن أجنبية	سفن موريتانية	سفن أجنبية		
1986	125	54	1	58	0	88	326	526
1987	148	20	0	42	9	110	329	735
1988	153	10	3	47	4	109	326	656
1989	123	7	3	45	1	128	307	540
1990	130	9	0	43	1	94	277	763
1991	142	14	0	44	0	101	301	689
1992	145	30	2	63	4	94	338	889
1993	142	60	3	33	4	155	397	1200
1994	169	42	3	25	4	153	396	1996
1995	163	60	1	47	4	103	378	2195
1996	195	64	1	76	4	113	453	2332
1997	209	55	1	50	4	100	419	3000
1998	214	61	2	70	6	122	475	3050

Ministere de Peche et de 1` Economie Maritime-cellule Economie Dappui 1998.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن السفن الموريتانية التي تصطاد في الأعماق تزايدت من 125 سفينة لسنة 1986 إلى حوالي 153 سفينة سنة 1988. بينما السفن الأجنبية تناقصت بشدة من 54 سفينة إلى 10 سفن سنة 1988، ثم بعد ذلك تذبذب العدد في السنوات ما بين (1989-1993) ثم تزايد أيضا ابتداء من سنة 1994 إلى 1998 حيث وصل إلى 214 سفينة موريتانية. أما السفن الأجنبية فقد تذبذبت حتى وصلت إلى 61 سفينة أجنبية.ويرجع هذا التزايد للسفن الموريتانية، وتناقص عدد السفن الأجنبية إلى سعي الحكومة الموريتانية إلى مرتنة الأساطيل الموجودة. أما صيد المياه الضحلة فنلاحظ أن السفن الموريتانية التي تصطاد في المياه الضحلة قليلة جداً، حيث تنعدم في بعض السنوات وفي الحالة العامة لا تتعدى ثلاث سفن متذبذبة من سنة إلى أخرى. بينما السفن الأجنبية العاملة في هذا

المجال تفوق ذلك بكثير، وكذلك السفن الموريتانية الخاصة باصطياد. أنواع معينة نجدها أيضا قليلة خلافا للسفن الأجنبية العاملة في هذا المجال التي يتزايد عددها.

أما زوارق الصيد التقليدي فنجدها متذبذبة ما بين (1986–1991)، ثم بعد ذلك تزايدت حتى وصلت إلى أقصى حد لها سنة 1998، ويعود ذلك إلى الأهمية التي يحظى بها قطاع الصيد التقليدي. من طرف الدولة، حيث أنه يغذى السوق المحلية بالأسماك، ويوفر فرص عمل لا بأس بها للعاطلين عن العمل.

أما عن مساهمة الصناعة في الناتج الداخلي الإجمالي فقد بلغت سنة 1994 حوالي 18.8%، وقد ارتفعت قليلاً سنة 1996 إلى 19%، لتزايد بعد ذلك حتى وصلت إلى 21.7% سنة 2000[1] (شكل 6).

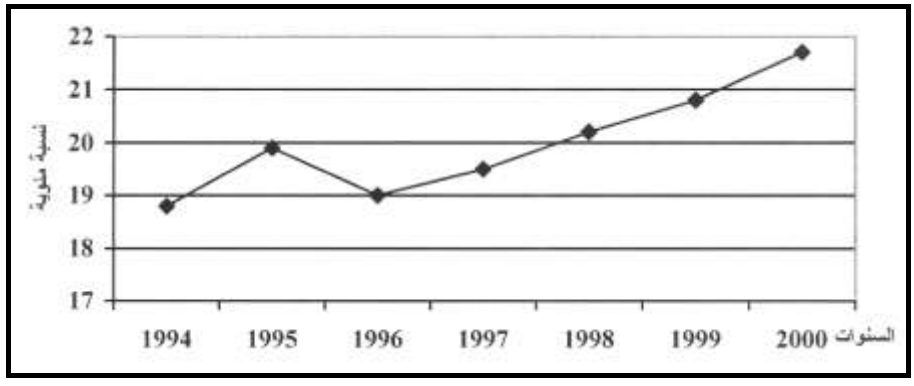

شكل (6) : مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي (1994–2000).

(1) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، ص 285.

كما بلغ متوسط النمو السنوي للصناعة سنة 2001 حوالي 1.4%[1]. بينما بلغت نسبة الصادرات في نفس السنة حوالي 37.7% من الناتج الداخلي الإجمالي[2].

وقد بلغ عدد المشتغلين في قطاع الصناعة سنة 2002 حوالي 28958 عامل بنسبة 4.96% من إجمالي العمال في الدولة (جدول 5).

جدول (5) : عدد العاملين في قطاع الصناعة بالريف والحضر في موريتانيا سنة 2002.

القطاع	العاملين في الصناعة بالحضر	نسبة العاملين في الصناعة في الحضر إلى إجمالي	العاملين في الصناعة بالريف	نسبة العاملين في الصناعة في الريف إلى إجمالي	إجمالي العاملين في الصناعة	العاملين في الصناعة إلى إجمالي

		العاملين في الحضر		العاملين في الريف		العمال
الصناعة	18216	9.94	10742	2.68	28958	4.96

المصدر: على عبد القادر علي، محمد المعلوم محمدي، حلقة النقاش الثانية حول البحث الميداني، العلاقة بين التعليم والعمل وقياس عوائد الاستثمار البشري، الدراسة القطرية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، الكويت مايو 2002 ص 15.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد العاملين في قطاع الصناعة بالحضر (18216) يفوق عدد العاملين في قطاع الصناعة بالريف (10742) وهذا يعود إلى مجموعة من العوامل من أهمها: أن معظم الأنشطة الصناعية تتركز في المدن الكبيرة وخاصة مدينتي انواكشوط وانواذيبو. وبالتالي كان عدد العاملين في مجال الصناعة أكثر في الحضر من الريف، كذلك الهجرة من الريف إلى الحضر أدت إلى وجود الكثير من الأشخاص في الحضر أو بالأصح المدن للبحث عن العمل وكانت الصناعة من أهم القطاعات المستقطبة لهذه العمال.

---

(1) The World Banc Group, Mauritania at a Galance 23/09/2002, P. 2.
(2) The World Banc-World Development in Dicators, Database, April, 2002, P. 2.

نلاحظ من خلال تتبعنا للمراحل الثلاث الآنفة الذكر ما يلي:

المرحلة الأولى تعتبر بمثابة انطلاقة للتصنيع، أو بعبارة أخرى هي بداية الإنتاج الصناعي في موريتانيا، وتميزت هذه المرحلة أيضاً بسيطرة كاملة للدولة على القطاع الصناعي، في ظل غياب قطاع صناعي خاص.أما المرحلة الثانية فتمثلت في تعزيز دور الدولة وزيادة سيطرتها على أهم قطاع بالبلاد ألا وهو قطاع المناجم الذي كانت تتولاه الشركة الأجنبية (Mifferma).

أما المرحلة الثالثة والأخيرة فتميزت بتخلي الدولة عن النشاط الإنتاجي في إطار ما عرف بالإصلاح الهيكلي في ظل صعوبات واجهت الاقتصاد الموريتاني تمثلت في ارتفاع المديونية، وتدهور أداء القطاع الزراعي بسبب موجات الجفاف التي ضربت البلاد، وكذلك تصفية بعض المؤسسات الاقتصادية التي كانت كفاءتها منخفضة.

ملحق الاختصارات

MIFERMA	شركة معادن وحديد موريتانيا
F.C.F.A.	لفرنك الغرب إفريقي
SNIM	الشركة الوطنية للصناعة والمناجم
SOMIMA	شركة معادن موريتانيا
SAMIN	الشركة العربية لمعادن اينشيري
BCM	البنك المركزي الموريتاني
SOBOMA	شركة المشروبات الغازية بموريتانيا
SAMIA	الشركة الموريتانية للجبس
IGP	شركة الصناعات العامة للصيد
SOMIR	الشركة الموريتانية لصناعة التكرير
SOMOGEM	الشركة الموريتانية لصناعة الصابون
FAMO	شركة المعجونات الغذائية بموريتانيا
SLAM	الشركة الموريتانية لصناعة الألبان
SAFA	الشركة العربية لصناعة الحديد والصلب
SOMAM	الشركة الموريتانية لتحويل المعادن
MORAK	شركة مناجم ذهب اكجوجت
TOP-Lait	اسم لإحدى شركات الألبان في موريتانيا
Tiviski	الشركة الموريتانية لتصنيع الألبان
SIBA	اسم لإحدى شركات المياه المعدنية بموريتانيا
Echavi	الشركة الموريتانية لمياه بنشاب
Trafat	شركة تحويل المنتجات البحرية
Rmm	شركة ابروتينات بحر موريتانيا
SOFRIMA	شركة صناعة المجمدات بموريتانيا

المراجـع

أولاً : المراجع العربية :

1. *الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعدة سنوات.*
2. *قانون الاستثمار لسنة 1989، الجريدة الرسمية بتاريخ 1989/2/22.*
3. *محمد عبد الغني سعودي: موريتانيا جسر العروبة والإسلام إلى إفريقيا الغربية، مجلة البحوث والدراسات العربية، العدد السادس 1975.*
4. *أحمد وولد اخطيره: الجغرافيا السياسية للجمهورية الإسلامية الموريتانية، رسالة ماجستير (غير منشورة) في الجغرافيا، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1994.*
5. *عبدوتي ولد عال، التخطيط الإقليمي في موريتانيا، رسالة ماجستير في الجغرافيا (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 1997.*
6. *محمد المختار ولد النحه: تصنيع موريتانيا ، دراسة جغرافية، أطروحة لنيل دبلوم الدراسات العليا (غير منشورة)، كلية الآداب جامعة سيد محمد بن عبد الله، فاس، 2000.*
7. *محمد يسلم ولد سكان: التنمية الصناعية في موريتانيا، رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1994.*
8. *محمدو ولد امبابه: مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الموريتاني، رسالة ماجستير في الاقتصاد (غير منشورة)، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 2003.*
9. *فؤاد محمد الصقار، الجغرافيا الصناعية في العالم، وكالة المطبوعات، الكويت، الطبعة الأولى، 1980.*
10. *ماجد الصوري: صناعة الحديد والصلب العربية، معهد الإنماء العربي بيروت، 1978.*
11. *محمد خميس الزوكة ومحمد إبراهيم رمضان: دراسات في جغرافية الصناعة، دار المعرفة الجامعية 2001.*
12. *محمد فخري سعد الدين واقع صناعة الحديد والصلب في الوطن العربي جامعة بغداد 1979.*

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. Direction des Mines et de la Geologie, Document de Synthese, Journees Nationales de Reflection sur le Secteur des Mines, de 21 au 23 Mai 1991.
2. Ministere des Mines et de l`indistrie, Direction des Mines et de la Geologie, Note sur le Secteur Minier 1995.
3. Ministere des Mines et de L`industire, rapport sur la Situation des Entreprises Industrielles, en difficulte, Noukchott, 1999.
4. Moulaye Mohamed, les problemes de L`Equilibre Financier en Mauritanie, these Doctorat 3em cycle, university Paris II, 1980.
5. Office National de la Statistique (O.N.S) 2002.
6. Consultative Group Meeting for Mauritania Paris, December 17-18, 2001.
7. The World Bank, Group Mauritania at A Galance 23/09/2002.
8. htm/www.hdr-com.htm

الوظيفة السكنية السياحية – دراسة حالة (فنادق جدة)